الواقع الديموغرافي للنزوح السوري في لبنان

د. شوقي عطيه[1]

لم يخطر للبنانيين عندما فتحوا حدودهم أمام النازحين السوريين، ابتداءً من عام 2012، أن الأحوال ستصل إلى ما وصلت إليه اليوم. وهم تعوّدوا المشي على الزجاج، فتراهم ينمّقون كلامهم ذا المدلول السياسي، فيشتقّون ويولّدون وينحتون، عبارات عربية أو معرّبة، لتحميلها ما لم يُقصد لها حملُه. فينأون بأنفسهم حيناً، وينزحون صوب الميثاقيّة أحياناً، ليلجأوا إلى العيش المشترك، فيضعوا مفاهيم سياسية لقضايا إنسانية، لا بد إلا أن تؤثر لاحقاً على المناصفة والصيغة والديمقراطية التوافقية.

لا يهم هذه الورقة أن تدخل في دهاليز السياسة الضيقة، ولا في الظروف التي يعيش فيها معظم النازحين، وهي أكثر من مزرية؛ ولا في الاستغلال السياسي- الطائفي الذي يتحكّم بوجودهم أو بعودتهم. ما تهتمّ به هو تناول ديموغرافيا الوجود السوري في لبنان، وتأثيرِها على المجتمع اللبناني المضيف. ولكنها لن تدخل في ذلك، قبل توضيح بعض المفاهيم، ومن ثم بعض المغالطات والالتباسات التي ترافق هذه الأزمة على الصعيد الذي ندرسه هنا.

أولاً: في الواقع والمفاهيم

من المهم، في أي بحث علمي، أن يُعَرِّف الباحث المفاهيم الأساسية التي سيتناولها في بحثه، وخاصة إذا كانت هذه المفاهيم جديدة على القارئ. أما في مجال الديموغرافيا، في لبنان، فلا بد من تعريف يوضّح بعضَ المفاهيم لتنقيتها مما شابها من الزخرفة السياسية على مدى عقود من الزمن.

1- الساكن، المقيم/ المواطن

أهم مفهوم يستوجب التعريف، دائماً ودوماً، قبل كل دراسة ديموغرافية متعلقة بلبنان. يعرَّف الساكن، أو المقيم، في بلد ما على أنه أي فرد يعيش في هذا البلد لفترة تزيد عن ستة أشهر في السنة الواحدة. وقد تذهب بعض الدول إلى اعتماد فترة أطول، كالولايات المتحدة بحيث يجب أن تزيد الفترة عن سنة. وعليه، فإن أي شخص موجود على الأراضي اللبنانية، لمدة تزيد عن ستة أشهر في سنة واحدة، هو حكماً ساكن أو مقيم. وعند إجراء أي تعداد للسكان، يجب أن يدخل هذا الشخص ضمن التعداد، مهما كان النوع القانوني لإقامته التي تزيد عن ستة أشهر. من هذا

المنطلق، علينا أن نتساءل: عند أي إحصاء للسكان في لبنان، من الذين علينا أن يدخلوا ضمن هذا الاحصاء؟ والجواب هو: اللبنانيون المقيمون، الرعايا الأجانب ذوو الإقامات الشرعية، وكذلك أيضاً، اللاجئون الفلسطينيين و"النازحون" السوريون. وعندها، يمكن أن نفهم لماذا قامت الهيئات العالمية في إحصاءاتها بذكر عدد السكان في لبنان على أنه يزيد عن 5.6 مليون (وصولاً إلى 6.3 مليون في بعض المواقع).

أما المواطن، فهو كل فرد يحمل جنسية البلد الذي يسكن فيه؛ الأمر الذي يرتّب عليه مجموعة من الحقوق والواجبات التي تختلف عن تلك المترتّبة على المقيم.

2- التعداد الشامل / الدراسة بالعينة

يعتبر كلٌ من التعداد الشامل والاحصاءات بالعينة من الأدوات الأساسية للدول الحديثة لكي تعرف حجم سكانها، ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية.. لكي تستخدم هذه المعلومات من أجل صياغة السياسات الاجتماعية، بمختلف أوجهها، وذلك وفقاً للحاجات الفعلية للمجتمع. تجرى هذه الدراسات بشكل دوري أو وفقاً للحاجة. أما الاختلاف الأساسي بينها، فهو في حجم وحدات المعاينة. ففي حين تهتم الدراسات الاحصائية بوحدات معينة، أو نسب محددة، من السكان أو المساكن أو المؤسسات، فإن التعداد الشامل يدرس جميع مكوّنات المجتمع من سكان ومنازل وغيرها. وعليه، فإن الجهة الوحيدة المخوّلة القيام بهذا النوع من التعدادات هي الدولة.

إلا أن الدولة اللبنانية، من خلال الحكومات المتعاقبة منذ عام 1932، وهو تاريخ تنفيذ آخر تعداد شامل للسكان، لا تقوم بهذه المهمة. بل استعاضت عنها بدراسات بالعينة بين الحين والآخر. فأصبح لبنان واحداً من خمس دول فقط، لم يقم بأي تعداد شامل في تاريخه المعاصر. وهذه الدول الخمس، بالإضافة إلى لبنان هي: الكونغو وإريتريا والصحراء الغربية وأفغانستان، (UN, 2023).

ما السبب الحقيقي لهذا التقاعس الذي كلّفنا، على الأرجح، ما لا يحصى من وقت وجهد بُذلا في غير محلهما، في تدبير خطط اقتصادية واجتماعية لا ترتكز على أرقام فعلية؟ السبب، وكما كل ما يحصل في لبنان، هو عدم الرغبة في معرفة الحقيقة، وخاصة تلك المتعلقة بالتوزيع الطائفي. فالديمقراطية اللبنانية الهشّة، القائمة على توزيع الحكم بين الطوائف، مرتكزة على فكرة المناصفة منذ اتفاق الطائف، وهي كانت قد قامت على مفهوم "الميثاقية والشراكة" منذ عهد

الاستقلال. وهذه الديمقراطية قد تصبح مهدّدة عند أي تغيير أو تعديل على نسب الطوائف من مجموع اللبنانيين.

نجد هنا سبباً آخر لعدم شمول الاحصاءات اللبنانية، وهي بالعينة أصلاً. هذا السبب هو وجود الفلسطينيين والسوريين على الأراضي اللبنانية. فهؤلاء، وبأكثريتهم الساحقة، من لون طائفي واحد، الأمر الذي يرجّح كفّة طرف لبناني على باقي الأطراف، وبشكل لا لَبس فيه. والدليل الأبرز على تسييس أي رقم يصدر، وعن أي جهة كانت، هو ما قوبل به الإحصاء الذي أعلنت عنه الحكومة اللبنانية عام 2017، وهو أن عدد الفلسطينيين (داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية) في لبنان هو 174 ألفاً، وليس نصف مليون أو أكثر كما كان الاعتقاد سائداً.

3- النازح / اللاجئ

تعرَّف اللجنة الدولية للصليب الأحمر اللاجئ على أنه كل شخص عبَر حدود دولته إلى دولة، أو دول أخرى، وهو في حالة خطر أو اضطهاد في دولته الأصلية. أما النازح، فهو كل شخص انتقل من منطقة إلى أخرى، داخل حدود دولته، من دون أن يعبر الحدود، ولكنه اضطر أيضاً، ولأي سبب، أن يترك مكان إقامته الأصلي، (ICRC, 2010). وعليه، فإن الاتفاقية الموقعة عام 1951 التي ترعى أوضاع اللاجئين، والتفويض الممنوح لمكتب الهيئة العليا للاجئين التابع للأمم المتحدة، UNHCR، هما اللذان يمنحان الإطار القانوني والمرجعي لحماية اللاجئين. واللاجئون محميّون أيضاً بالقانون العام لحقوق الإنسان، إذا وجدوا أنفسهم في دولة فيها نزاع مسلح من أي نوع. هذه الحماية تعترف بخصوصية وضع اللاجئين، وضعفهم، لكونهم غرباء في دولة ليست موطنهم.

أما النازح، فلا قانون محدّد لحمايته، كما هو الحال مع اللاجئ. إلا أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يؤمّن له مظلة، وإن مجرّدة الفعالية، ضد بعض الأخطار التي تحيط به.

بالعودة إلى الواقع، فإن لبنان لم يوقّع الاتفاقية الصادرة عن المؤتمر الخاص باللاجئين لعام 1951، ولا البروتوكول التابع لها، والصادر عام 1967. بل هو اكتفى بالتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن اللاجئين مع مفوضية شؤون اللاجئين UNHCR عام 2003. وتنص مذكرة التفاهم على أن الحكومة اللبنانية تمنح طالبي اللجوء، من خلال طلبات مقدّمة من قبل المفوضية، إقامة موقّتة من ثلاثة أشهر قابلة للتمديد لحدود ستة أو تسعة أشهر. ولبنان الذي يحتوي على ما يقرب من مليونين ونصف المليون لاجئ من الفلسطينيين والعراقيين والسوريين، تعرّض أكثر من مرة

لانتقادات مفوضية اللاجئين التي اعتبرت أن اللاجئين فيه يتمتعون بحقوق ضئيلة، (Saliba, 2016, p. 213).

أما الوثيقة القانونية التي تنظّم وضع إقامة السوريين، من النازحين، فهي ما صدر عن المديرية العامة للأمن العام، وتنصّ على أنه لا يحق لأي سوري الدخول بصفته لاجئاً إلا في حالات شديدة الخصوصية، وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية. أما بالنسبة للسوريين المسجّلين مسبقاً كنازحين[2] فلا يمكنهم معاودة الدخول إلى الأراضي اللبنانية، إلا إذا التزموا بشروط هذه المذكرة. ويجب أن يقوم النازح، الذي يحمل بطاقة أو تصريحاً، من مفوضية اللاجئين بتأمين تعهّد واضح بأنه لن يعمل أو يبحث عن عمل طيلة فترة إقامته على الأراضي اللبنانية. وقد أعلنت السفارة الألمانية في برلين أن هذه التعليمات دخلت حيز التنفيذ في 5 كانون الثاني 2015، (Saliba, 2016, p. 215).

ثانياً: تطوّر الوضع الديموغرافي للنازحين

مرّت أزمة النازحين السوريين إلى لبنان بثلاث مراحل، أولها امتد من 2011 إلى 2013. في هذه الفترة كان عدد النازحين أقل من مليون. المرحلة الثانية امتدت خلال عامي 2014 و2015، ووصل فيها عدد النازحين إلى المليون ونصف المليون نازح. والمرحلة الثالثة من أيار 2015 إلى اليوم وتمتاز بالغموض المتعمَّد كما سنرى لاحقاً.

1- بداية الأزمة

بدأت بوادر أزمة النازحين في نيسان 2011، بعد اشتباكات ومعارك في بلدة تل كلخ الحدودية. وتدفق على أثرها بضعة آلاف من السوريين، من خلال طرقات التهريب الوعرة، إلى محافظة عكار. إلا أن الحركة الأساسية لتدفّق المهاجرين بدأت تظهر عام 2012، وخاصة إلى مناطق البقاع. وهكذا تطوّر عدد النازحين، بشكل متسارع منذ 2011 ولغاية الـ2015. فارتفع عدد النازحين المسجّلين من 18.000 في نيسان 2012 إلى 356.000 في نيسان 2013 ثم إلى حوالي المليون شخص في نيسان 2014. وكانت المفوضية تسجّل 2500 نازح جديد كل يوم في العام 2014، (Dobbs, 2014). ثم ازداد الرقم إلى حوالي 1.2 مليون نازح مسجل في نيسان 2015، علماً أن الحكومة كانت قد طلبت من المفوضية وقف تسجيل اللاجئين، وتسليمها معلومات حول جميع اللاجئين المسجلين. وهو ما قامت به المفوضية على مضض، ومنقوصاً، بعد أن سلّمت بيانات لـ 700 ألف

نازح فقط. وعند سؤال وزير الشؤون الاجتماعية عام 2015، رشيد درباس، عن سبب هذا الطلب، صرّح أن الكأس طفح، ولم يعد باستطاعتنا استقبال أي نازح آخر، (Gallart, 2015).

في العام 2016، أشارت المفوضية في التقرير الصادر عن "الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات" 3RP[3]، أن عدد النازحين واللاجئين المسجلين في لبنان قد وصل إلى مليون ونصف المليون نازح سوري، و270 ألف لاجئ فلسطيني، و45 ألف نازح فلسطيني من سورية. وهذا ما جعل عدد السكان في لبنان يصل إلى 5.865 مليون ساكن، (3RP, 2016, p.5).

إلا أن ما كان متعارفاً عليه في تلك الفترة يختلف عما هو مسجّل. فالتقديرات كانت تشير إلى أن عدد النازحين غير المسجلين يتراوح بين 200 و500 ألف نسمة، ما يرفع عدد النازحين إلى أكثر من مليونين. ويزيد بالتالي عدد السكان في لبنان إلى حوالى 6.2 مليون نسمة. وإذا كان اللبنانيون لا يريدون الاعتراف بهذه الأرقام، في غياب الاحصاءات الرسمية اللبنانية، فإن جميع مراكز الدراسات والاحصاءات العالمية كانت تعتمده، باعتباره الرقم الأقرب إلى عدد السكان في لبنان.

الجدول 1: توزع المقيمين في لبنان وفقاً للمفوضية العليا للاجئين، 2015.

الصفة	العدد
اللبنانيون	4.050.000
النازحون السوريون	1.500.000
النازحون الفلسطينيون من سوريا	45000
اللاجئون الفلسطينيون في لبنان	270.000

على هذا، فقد أورد موقع مكتب الإحصاء الأميركي، بأن عدد السكان في لبنان عام 2015 قد بلغ، 6.185 مليون شخص، (Census.gov, 2015). أما المكتب المرجعي للسكان، فقد أورد أن هذا الرقم هو 6.2 مليون نسمة، (PRB, 2016). في حين كان لبنان الرسمي يعتبر، من خلال نشراته الإحصائية، أن عدد السكان هو 4.292 مليون نسمة، (وزارة الصحة العامة، 2016، صفحة 3).

من المهم التشديد في هذا الإطار، على أن الأهمية لا تكمن في الوضع القانوني للسكان، بل في اعتبار أن جميع الأرقام الصادرة عن الدولة اللبنانية مبنيّة على أساس 4 مليون ساكن، وليس على أساس 6.2 مليون. علماً أن هؤلاء المليونين والنيف من السكان يستهلكون البنى التحتية كافة، من الكهرباء

والماء والمستشفيات والطرقات وغيرها في لبنان. وبوجودهم يتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي، وحظ الفرد في العثور على عمل، وغيرهما مما هو منتظر من أي حكومة تجاه شعبها.

2- الوضع الديموغرافي الحالي

في غياب الأرقام الدقيقة، وفي انعدام الأبحاث التي يُعتدّ بها، لا بد من الاستعانة بما يتوافر لدينا من إحصاءات ومعلومات. وبطبيعة الحال، فإن معظم هذه الإحصاءات خارجية المصدر، باستثناء ما صدر عن إدارة الإحصاء المركزي عام 2020، وما تم تحديثه عام 2022 [4]، (مع تحفّظي على التحديث). وللمزيد من الدقة، لا بد من إيضاح بعض النقاط في سياق هذا القسم من البحث، بالاعتماد على الأرقام التالية:

-أعلى رقم رسمي وصل إليه عدد النازحين، من خلال المعلومات التي قدمتها مفوضية اللاجئين عام 2015، هو: 1.5 مليون.

-العدد الحالي للنازحين المسجلين، في آخر تموز 2023، وهو مأخوذ من الموقع الرسمي للمفوضية: 795 ألف نسمة، (UNHCR, 2023).

-عدد السكان في لبنان، وفقاً لآخر دراسة صادرة عام 2020 هو 4.8 مليون نسمة. منهم 79.4% لبنانيون (كانت هذه النسبة 93.4% عام 2005)، (CAS, 2020, p. 18) للإشارة هنا فإن غير اللبنانيين، وعددهم، حوالي مليون نسمة، يتوزعون على جنسيات كثيرة، وخاصة السورية والفلسطينية والعراقية (خارج المخيمات).

-الأرقام التي يقدمها مكتب الإحصاء الأميركي، وغيره من المواقع العالمية، في ما يتعلق بالسكان في لبنان، وخصوبة السوريين واللبنانيين، والوفيات والولادات عند اللبنانيين، تعتمد على أرقام الدولة اللبنانية، وعلى أرقام المفوضية العليا للاجئين.

2-1: عدد النازحين

سجّل العام 2012 بداية القلق الشعبي والرسمي من التزايد المطّرد لأعداد النازحين السوريين إلى لبنان. إلا أن المسألة أخذت طابعاً سياسياً في البدء، بين المطالبين بحصر السوريين في مخيمات

عند الحدود، والرافضين للموضوع. وقد أتى الرفض بناءً على هاجس تكرار التجربة الفلسطينية التي بدأت كلجوء موقّت، ولم تنتهِ إلى اليوم. هذا بالإضافة إلى ما تعنيه المخيّمات من إمكانية تحوّلها إلى بؤر أمنية كما حدث في مخيم البارد، وكما يحدث يومياً في مخيمات أخرى.

توزّع النازحون على معظم المناطق اللبنانية، وخاصة في الشمال والبقاع، حتى فاق عدد السوريين، في بعض مناطق عكار والبقاع، عدد اللبنانيين المقيمين. ويشير الرسم 1 إلى تطوّر أعداد النازحين منذ العام 2012 وصولاً إلى اليوم. ولكن لا بد من التشديد على أن الأعداد بدأت تتناقص بعد عام 2015 بسبب توقف المفوضية العليا للاجئين عن تسجيل الوافدين الجدد والاكتفاء بتسجيل الولادات الناتجة عن المسجلين، وإزالة المغادرين والمتوفّين.

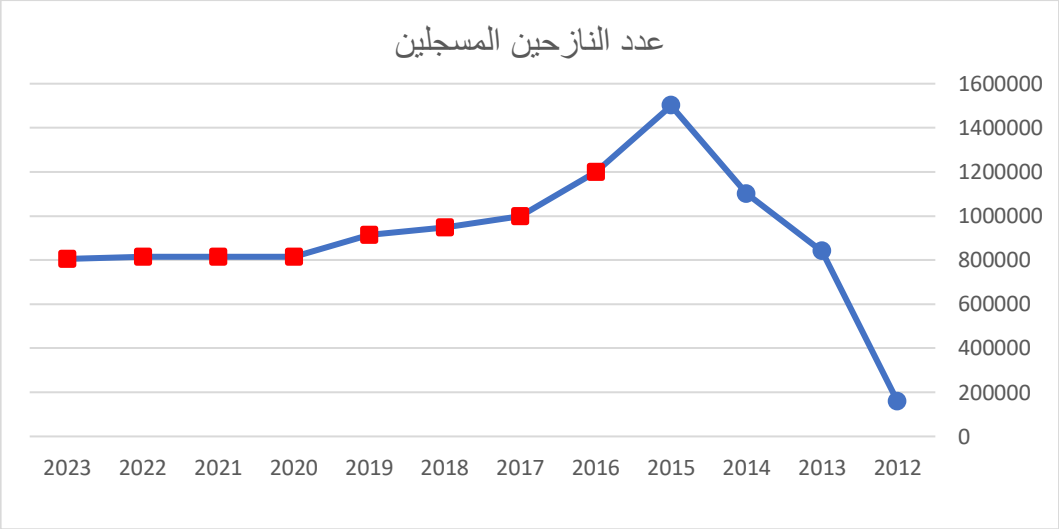

رسم بياني 1: أعداد النازحين السنوية وفقاً للمفوضية العليا[5] 2012-2023 (UNHCR, 2023).

من الواضح، من خلال الجدول والرسم أعلاه، أن أعداد النازحين مرّت بمرحلتَي تطوّر: الأولى من 2011 لغاية 2015، حيث كانت أرقام النازحين على ارتفاع مستمر ومتسارع. أما من العام 2015 ولغاية اليوم، فللصراحة لا يمكن أن نعرف ماهية الأعداد الفعلية للسبب المذكور أعلاه حول توقف العدّ الرسمي، ولسبب استمرار دخول السوريين بطريقة غير شرعية ومن دون التسجيل عند المفوضية. كما أن سبباً هاماً من أسباب الزيادة، والتي لا تظهر في هذا الرسم، هو في الولادات الحاصلة داخل لبنان وهو ما سنتحدث عنه لاحقاً.

تسبّبت أعداد النازحين المتدفّقين إلى لبنان في زيادة عدد المقيمين على الأراضي اللبنانية. ونجد ذلك في الإحصاءات الأجنبية التي قدّرت أن عدد السكان قد قارب الـ 6.3 مليون في مرحلة من المراحل.

ويمكننا أن ندرج هذه الأرقام، والاختلاف بينها وبين تلك المنشورة من قبل السلطات اللبنانية في الرسم البياني 2.

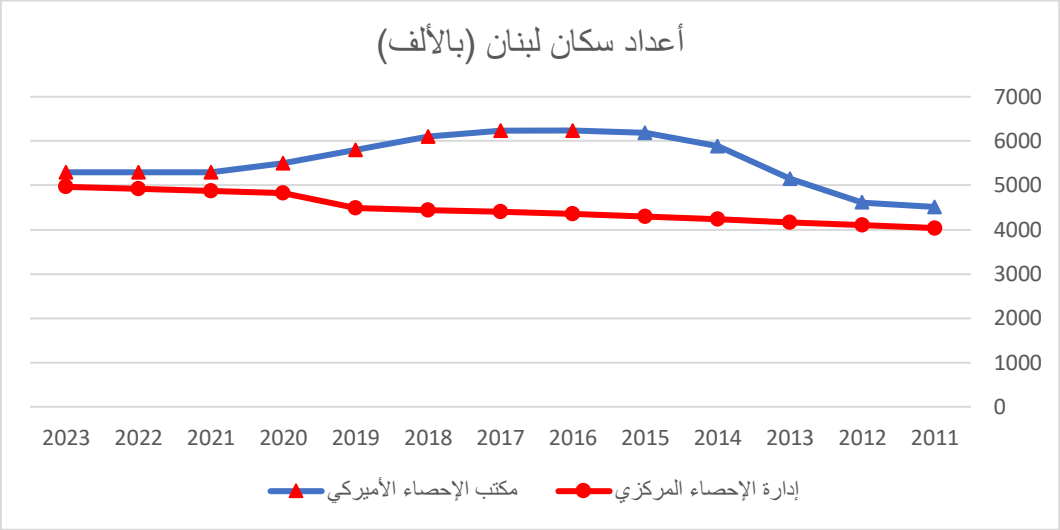

رسم بياني 2: أعداد سكان لبنان (بالآلاف) وفقاً لمكتب الإحصاء الأميركي وإدارة الإحصاء المركزي (لبنان)، 2011-2023.

اكتفت الجهات الرسمية اللبنانية بعرض تطوّر عدد السكان وفقاً للنمو السكاني السائد في لبنان في الفترة السابقة للأزمة السورية، وبالتأكيد دون احتساب أعداد اللاجئين الفلسطينيين، وذلك وصولاً إلى نتائج الدراسة الأخيرة الصادرة عام 2020. أما الأرقام الأميركية فلم تكن أدقّ، حيث من الواضح أن الأميركيين اعتمدوا على ما قدّمته لهم المفوضية حيث نرى تراجع عدد السكان في لبنان منذ عام 2016، وهو مخالف للواقع. فكيف يعقل أن ينخفض عدد السكان بمقدار السدس في سنة أو سنتين، ونحن نعرف أن النازحين لم يعودوا إلى بلادهم؟!

بالعودة إلى الاختلاف بين أعداد السكان في الإحصاءات اللبنانية والاحصاءات الأجنبية، فإن حاصل الاختلاف بين الرقمين هو ما يدل على عدد المقيمين غير المسجلين في الإحصاءات اللبنانية. وبالتأكيد فإن هذا الرقم عائد لتقديرات، وليس لإحصاءات. وهذه التقديرات لا بد إلا أن تكون متأثرة بدراسات أجريت في لبنان. وعليه، فإن الرقم 476 ألفاً، الذي يشير إلى أعداد الأفراد غير المسجلين في الإحصاءات اللبنانية، لا بد إلا أن يكون للفلسطينيين داخل المخيمات، وهو الرقم الأقرب إلى ما كان شائعاً أنه عدد الفلسطينيين، وذلك قبل نشر الدراسة الأخيرة التي تعتبر أن الرقم هو 174 ألف فلسطيني.

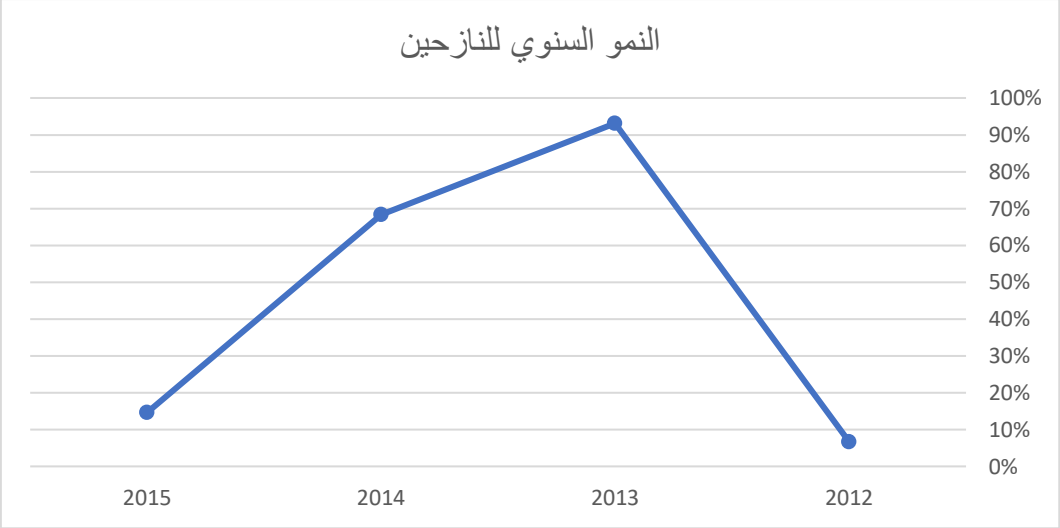

رسم بياني 3: النمو السنوي للنازحين في لبنان 2012-2015.

في قراءة متأنية للرسم، نجد كيف أن أعداد النازحين واللاجئين قد ازدادت بشكل متسارع منذ العام 2012، فأتت نسبة الزيادة بين عامي 2012 و2013 لتكون 93.11%، واستمر نمو الأعداد إيجابياً إلى أن أصبح سلبياً، للمرة الأولى منذ بداية الأزمة السورية، حيث أصبحت –0.58%. وذلك ليس بسبب توقف تدفق النازحين بل بسبب توقف التسجيل.

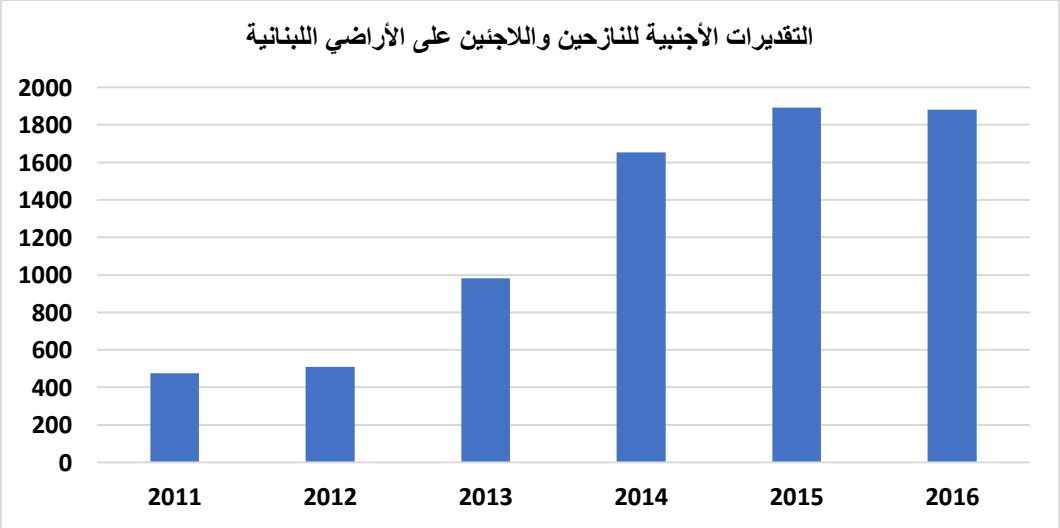

رسم بياني 4: التقديرات الأجنبية لأعداد النازحين واللاجئين على الأراضي اللبنانية (بالألف)[6].

لتأكيد الفرق بين صحة الأرقام، أو على الأقل لنَقُل واقعيتها، فإن نسب النمو السكاني، وفق الاحصاءات اللبنانية، بقيت قريبة من 1.5%، وهو ما كان موجوداً قبل الأزمة. أما نسب النمو حسب الاحصاءات الأجنبية، فقد تجاوزت الـ13.31% بين عامي 2012 و2013.

الجدول 2: النمو السنوي لسكان لبنان حسب الإحصاءات الأجنبية والمحلية

	النمو السنوي (إحصاءات أجنبية)	النمو السنوي (إحصاءات محلية)
2011	2.19%	1.67%
2012	11.00%	1.55%
2013	13.31%	1.50%
2014	5.00%	1.43%
2015	0.85%	1.48%
2016	-0.13%	

لا بد من التأكيد هنا على أن هذه الأرقام، وإن كانت غير دقيقة، بما أنها تستند إلى تقديرات واحصاءات، هي الوحيدة المتوفّرة لدينا، ولا بد إلا أن نعمل بما هو متوفر.

2-2: التوزّع الديموغرافي والجغرافي للنازحين

من البديهي أن يكون معظم النازحين من الإناث، وإن تغلّبت فئات عمرية معيّنة على الفئات الأخرى. هذا واقع جميع النازحين واللاجئين في العالم. وتشير أرقام مفوضية اللاجئين إلى هذا الواقع، حيث أن نسب الذكور أدنى من نسب الإناث في كل الفئات، إلا في فئة الأعمار الأولى 0-4. وهو من الحقائق في الديموغرافيا حيث تغلب نسبة الذكور على الإناث عند الولادة بواقع 105% لصالح الذكور.

في دراسة نشرتها المفوضية عام 2017، وشملت 4966 أسرة سورية مسجّلة لديها، تبيّن أن نسب الذكورة أكثر ما تكون متوزعة في أعمار النشاط. وقد تبيّن من خلال هذه الدراسة أن حوالى نصف عدد أفراد العينة هم دون الـ15 من العمر. وأن 58% من المنازل المبحوثة فيها ولد واحد دون عمر السنة. إلا أن أكثر ما يثير اهتمامنا هو هرم الأعمار لأفراد العينة المبحوثة، فمن خلاله نرى، بوضوح، مدى الاختلافات بين نسب الإناث والذكور، في أعمار محدّدة، بالإضافة إلى الاختلافات الموجودة بين فئة عمرية وأخرى داخل الهرم.

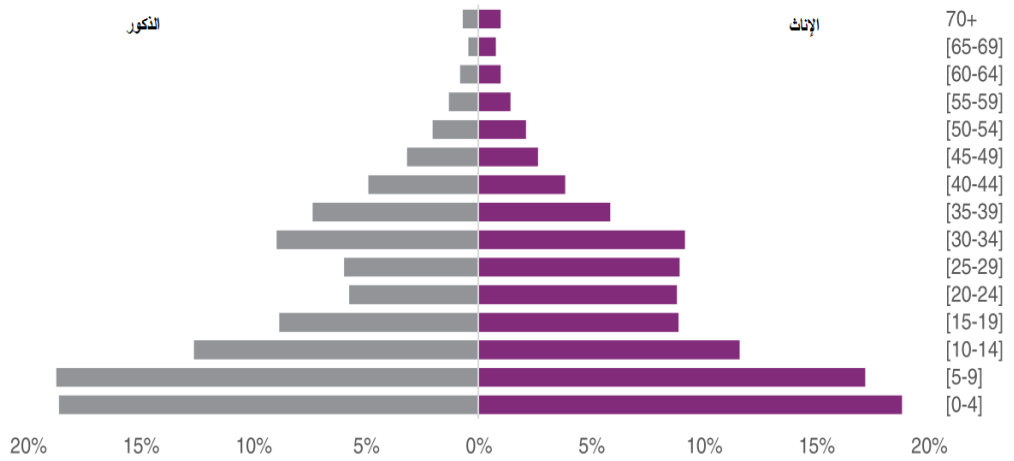

الرسم البياني 5: هرم الأعمار للنازحين السوريين المسجلين في لبنان، دراسة بالعينة، 2017[7].

المصدر: (UNHCR, UNHCR, UNICEF, & WFP, 2017)

تنخفض نسب وأعداد النازحين المسجّلين من الذكور، في الأعمار 20 إلى 29. ومن المرجّح أن أسباب ذلك هو إما بقاء قسم من الذكور، في هذه الأعمار اختيارياً أو قسريّاً، في سورية للقتال إلى جانب أحد الأطراف المتنازعة، أو يمكن أن يعود السبب إلى أنهم أكثر من هاجر من خلال الطرق غير الشرعية إلى أوروبا. أما ما يهمّنا في هذا الهرم، فهو قاعدته العريضة ما يؤشّر إلى الخصوبة المرتفعة للنازحين في لبنان. وهو ما سيكون له الأثر الأكبر في المستقبل. أضف إلى ذلك، النسب المرتفعة للنازحين في عمر النشاط (15-64)، ما يشكل منافسة جدّية لليد العاملة اللبنانية، وهو ما يحصل بشكل يومي على أرض الواقع.

في حين يشير موقع المفوضية إلى أن نسبة النازحين السوريين في العمر 18-59 هي 41.8%، فإن حساب هذه النسبة من جدول الأعمار للبنانيين لعام 2016 يدل على أن نسبة اللبنانيين في العمر 18-59 هي 56.32%، أي أن هناك 417 ألف نازح سوري في مقابل 2.278 مليون لبناني، من الفئة نفسها.

يتوزع النازحون على أكثر من ألف موقع، من تجمعات سكنية إلى مخيمات منظمة وأخرى عشوائية. وهم يتوزعون أيضاً على جميع المحافظات، وإن بنسب غير متساوية.

عند الاطلاع على أعداد هذا التوزع، يمكننا أن نكوّن خريطة لما هو عليه الواقع الحالي.

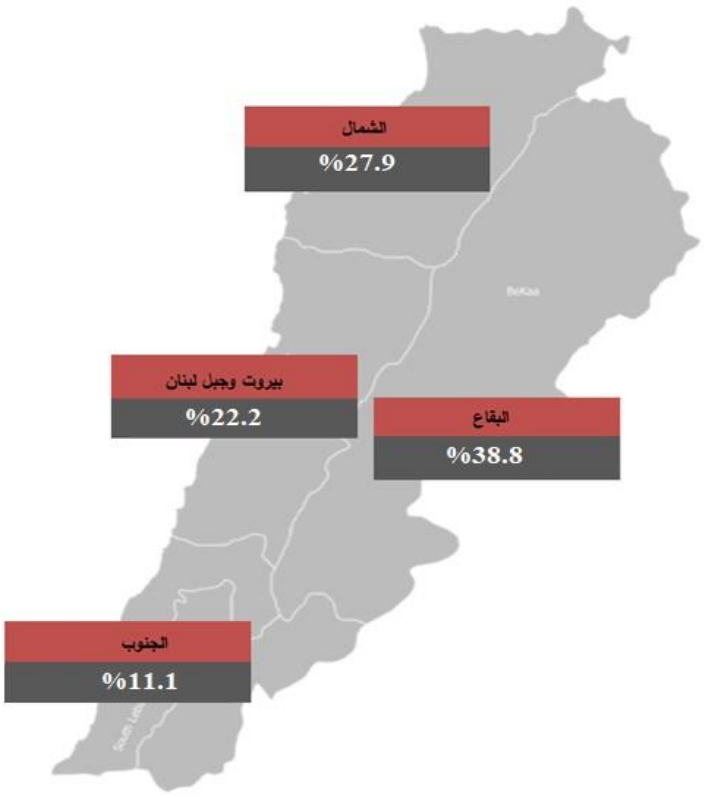

الرسم البياني 6: توزّع النازحين السوريين المسجّلين، على المحافظات في تموز 2023 (UNHCR, Operational Data Portal, 2023).

وفقاً للرسم أعلاه، فإن أعلى نسبة للنازحين تتركّز في البقاع، حيث تقترب الأعداد (تموز 2023) إلى 800 ألف نازح، بنسبة 38.8%. أما في الجنوب، فكانت النسبة الأقل أي 11.1%، وبأعداد بلغت ما يقرب من 200 ألف نازح. للإشارة أن نسبة توزع النازحين زادت بين 2017 و2023 في البقاع وانخفضت في الجنوب.

ثالثاً: الوضع المستقبلي للنازحين

يشكّل هذا العنوان الفرعي أساس المشكلة في العقل الجمعي للبنانيين، بمختلف انتماءاتهم ومشاربهم. فهم نادراً ما اجتمعوا على مسألة كما هم اليوم حول التخوف من استمرار مسألة النازحين إلى ما لا نهاية. تفترق المخاوف وتجتمع ديموغرافياً: الكل متخوّف من تغيّر ديموغرافيٍّ آتٍ. بعضُهم متخوّف منه دينياً وبعضهم طائفياً وآخرون ثقافياً[8].

1- الولادات والنمو عند النازحين

يمكن استخلاص التخوّف اللبناني من مسألة النمو السكاني للنازحين من الملاحظات في الحياة اليومية، ومن دون الحاجة للاستماع إلى أي تصريح سياسي أو اجتماعي. وهذا التخوّف مبرّر من مختلف الجوانب. فلبنان البلد الصغير بمساحته التي تبلغ 5.4% من مساحة سورية، يستقبل حالياً 8% من مجموع عدد سكان سورية. وهو، باعتراف جميع المنظمات العاملة في مجال النزوح السوري، الدولة التي تحوي أعلى نسبة من "اللاجئين والنازحين" على أرضه. ذلك أن مقارنة سريعة مع الدول المحيطة تساعدنا على استخلاص نتائج تثير القلق.

الجدول 3: توزع الدول المضيفة للاجئين السوريين وفقاً للعدد والنسبة والكثافة السكانية، 2023 [9].

الدولة	عدد السكان الكلي (بالآلاف)	عدد اللاجئين السوريين (بالآلاف)	المساحة (بآلاف الكيلومترات المربعة)	نسبة اللاجئين من السكان	الكثافة السكانية (نسمة بالكلم^2)
تركيا	84780	3344	783526	3.94%	108.2
الأردن	11150	659	89342	5.91%	124.8
مصر	105000	148	1010000	0.14%	103.96
لبنان	**5800**	**2080**	**10452**	**35.86%**	**554.92**

تشير المعلومات في الجدول 6، وبشكل لا يقبل الشك، إلى النسب المرتفعة للنازحين في لبنان، فنسبتهم من مجموع السكان هي الأعلى في المنطقة حيث بلغت 35.86%.

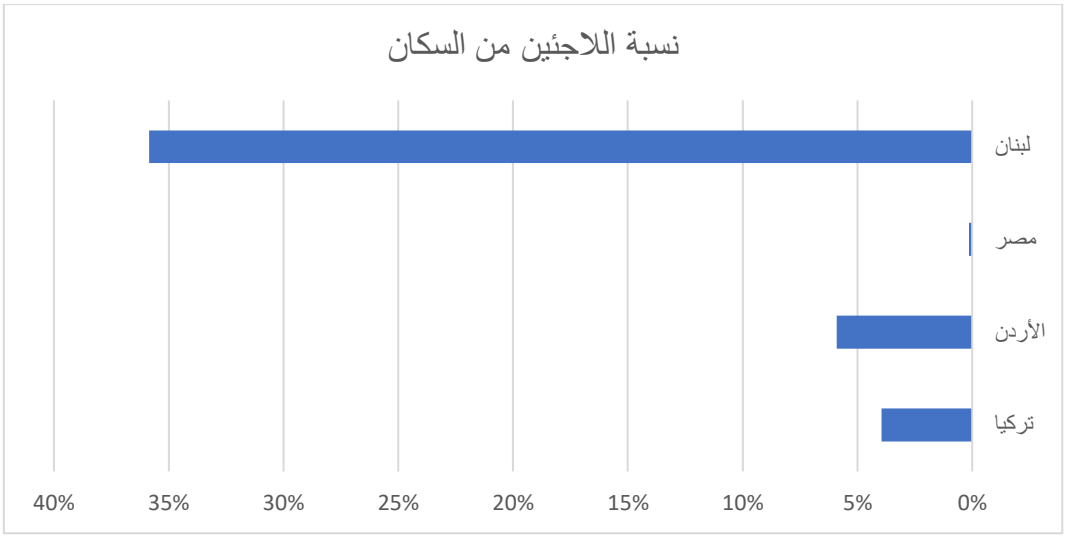

الرسم البياني 7: نسبة النازحين من مجموع عدد السكان في بعض الدول المستقبلة للاجئين، 2023.

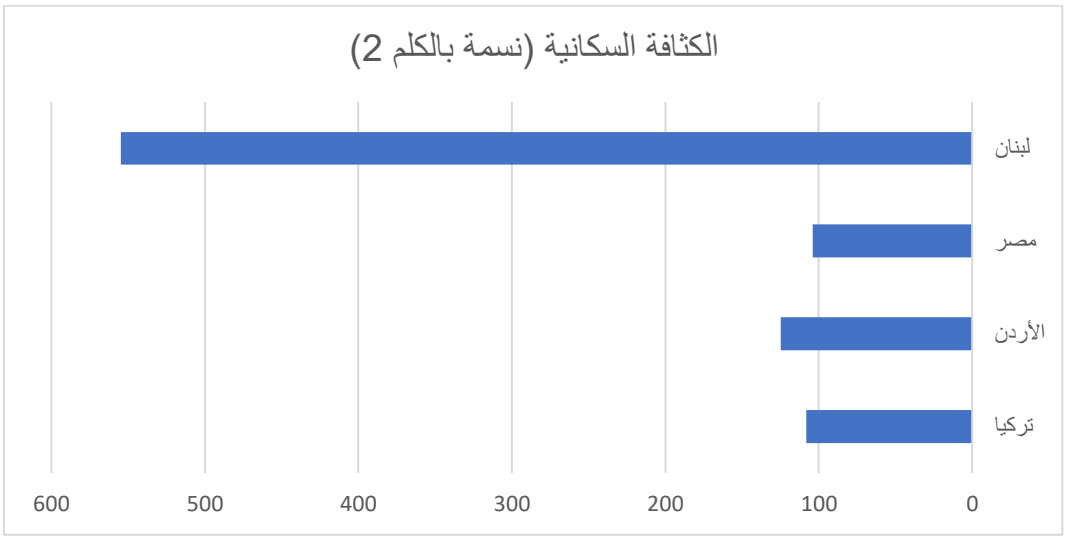

الرسم البياني 8: الكثافة السكانية في بعض الدول المستقبلة للاجئين، 2023.

حتى إذا قارنا عدد السكان في لبنان، وفقاً للإحصاءات اللبنانية، فإن عدد السوريين يبلغ شخصاً واحداً لكل لبنانيَّين اثنين. أما الكثافة السكانية في لبنان فبلغت 554.92 شخصاً في الكيلومتر المربع، وهي من الأعلى في العالم.

لا ينحصر القلق في لبنان في ما يحصل، أو ما سبق وحصل، لناحية تدفّق النازحين، بل إن الولادات هي ما يثير الخوف من الوصول إلى مرحلة يصبح فيها عدد النازحين أكثر من عدد اللبنانيين. ويتعزز هذا القلق في ظل غياب أي حل جذري للأزمة السورية، وفي واقع عدم عودة النازحين كما يجب إلى المناطق التي أصبح الوضع فيها هادئاً، وهي معظم المناطق السورية. وفي ظل هذا الواقع، ومع دخول الأزمة عامها الحادي عشر، أصبح التخوّف واضحاً عند الباحثين والعامّة على حد سواء،

فاختلطت المعلومات والاستنتاجات الواقعية، مع تلك المبالَغ في أحجامها، وعادت سياسة تحويل الرقم إلى وجهة نظر لدرجة التحريض حيث عمد أكثر من "محلل سياسي واقتصادي" إلى تضخيم الأرقام تحريضياً وليس علمياً [10].

من المعلومات المتداولة، وهي التي اقتصرت على أنباء صحفية، ولم تصل إلى كونها معلومات موثّقة أو علمية، أن عدد النساء الحاملات من النازحين السوريين قد بلغ 300 ألف أنثى. وأنهن سيضعن 300 ألف مولود، على الأقل، خلال العام 2017. أي أن هذا العدد سيفوق عدد الولادات اللبنانية بأربعة أضعاف. وأن عدد الولادات السورية في لبنان يناهز الـ 500 ألف وأن عدد النازحين سيتضاعف في أقل من 5 سنوات. وهذا الرقم مستحيل وليس مبالغاً فيه وحسب[11].

ما هي حقيقة الأرقام إذاً؟

وفقاً لمفوضية اللاجئين، تم تسجيل حوالي 37 ألف حالة ولادة بين النازحين السوريين من بداية الأزمة في 2011 وشهر أيلول 2014[12]. وبالتأكيد لا يمكن تقسيم الولادات هذه بشكل متساوٍ على الأشهر الممتدة بين التاريخين، لأن أعداد النازحين في بداية الأزمة كانت بضعة آلاف وأصبحت حوالي المليون في نهاية 2014. ووفقاً لرقم آخر، فإن عدد هذه الولادات المسجلة لدى المفوضية في أذار 2015، ارتفع إلى 51 ألف حالة. لتشير تقارير أخرى إلى أن العدد أصبح في نهاية الـ2017 حوالي 260 ألف حالة. هذا الرقم، يمكن أن يشير إلى عدد الولادات بين جميع السوريين، المسجلين وغير المسجلين، في لبنان. أي أن الزيادة خلال سنتين ونصف السنة قد سجلت 260-51= حوالي 210 آلاف حالة ولادة. ويمكن قسمة هذه الحالات على الأشهر الممتدة من أذار 2015 إلى كانون الثاني 2017، باعتبار أن أعداد النازحين بلغت ذروتها في 2015 وانخفضت لاحقاً في 2016 و2017. عندها نحصل على حوالي 65 ألف حالة ولادة سنوياً. هذه الولادات كانت لمليون ونصف المليون نازح.

عند إسقاط هذه الولادات على 2 مليون نازح يصبح عدد الولادات السنوية: حوالي 85 ألف حالة ولادة، يسجل منها رسمياً في لبنان ما لا يزيد عن 17- 20%. لذلك عند مقارنة عدد الولادات السنوية لعام 2021 والذي تقدمه إدارة الإحصاء المركزي على موقعها، نجد أن العدد يقترب من 87 ألف ولادة سنوياً (لبنانيين وغير لبنانيين مسجلين)، أما عند الاطلاع على الولادات اللبنانية فقط فهو حوالي الـ 68 ألف ولادة لبنانية. أي أن الولادات غير اللبنانية المسجلة هي 21 ألف ولادة، بأكثريتها للسوريين. هكذا، وحتى لو كانت الولادات غير اللبنانية كلها للسوريين فإن نسبة الولادات المصرّح عنها لا يتجاوز ربع الولادات الفعلية.

تبلغ نسبة الأطفال السوريين دون الخامسة من العمر 16.9%[13] أي أن عددهم حوالي 258 ألف طفل. وعلى الأرجح، إن معظم هؤلاء ولدوا في لبنان منذ بداية العام 2013، مما يجعل الرقم المشار إليه في كون حالات الولادة قريبة من 65 ألف حالة في السنة، لناحية النازحين، هو الأقرب للواقع. وإذا نحن اعتمدنا على رقم قريب من 65 ألف حالة ولادة سنوياً بين النازحين السوريين نصبح أمام صلب الأزمة المستقبلية. فخصوبة السوريات أعلى بكثير من خصوبة اللبنانيات[14] . ففي حين بلغ عدد الولادات عام 2016، وفقاً لوزارة الصحة، 88,966 حالة ولادة سُجّلت في المستشفيات اللبنانية، فإن معدل الولادات الخام يبلغ عندها 20.4 بالألف لسكان لبنان، ولا يزيد عن 17 بالألف للبنانيين، وهو في تراجع مستمر إلى أن وصل إلى 16 ولادة لكل ألف لبناني لعام 2022. أما عند السوريين، فإن معدل الولادات يتراوح بين 34 و40 ولادة لكل ألف نازح سوري. أي أكثر من ضعف الولادات عند اللبنانيين. أضف إلى ذلك أن نسبة الأطفال دون عمر 5 سنوات هي أكثر من 16% للسوريين ولا تصل إلى 8% عند اللبنانيين. أي لكل طفل لبناني دون الخامسة نجد طفلين سوريين في العمر نفسه، (CAS, 2020, p. 25).

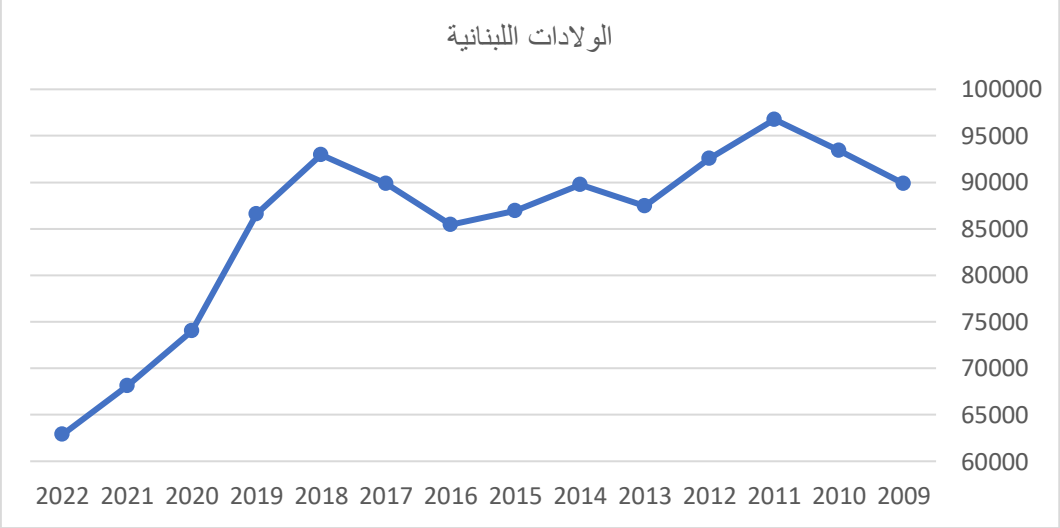

رسم بياني 9: ولادات اللبنانيين من عام 2009 إلى 2022.

(المديرية العامة للأحوال الشخصية، 2023).

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن الخصوبة بين السوريات قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ اندلاع الأزمة السورية، وذلك للأسباب التالية:

- انخفاض ملحوظ لمتوسط العمر عند الزواج الأول، بحيث أصبحت نسبة مهمة من الأسر النازحة تسعى إلى تزويج بناتها في عمر يقرب من الـ15 عاماً. وانخفاض متوسط العمر عند الزواج

من شأنه أن يرفع معدلات الخصوبة بشكل ملحوظ. وفي دراسة أجريت على عينة من النازحات السوريات المقيمات في لبنان، تبيّن أن نسبة الزواج تتعدى الـ90% من الإناث، وإن نسبة المتزوجات في الأعمار 15-18 سنة تبلغ 63.6%. وإن متوسط عدد الأولاد لكل امرأة في هذه الفئة كان 2.6 أطفال للمرأة الواحدة. وحين ندرك مدى ارتفاع هذه الأرقام عن مستوى الإحلال[15]، وحين ندرك أن نساء العينة لا زلن في سن الخصوبة، أي أن هذا المعدل مرشح أيضاً للارتفاع، يتّضح عندها حجم الأزمة، (Cherri, Gil Cuesta, Rodriguez-Llanes, & Guha-Sapir, 2017).

- تراجع استخدام وسائل تنظيم الأسرة، بين النازحات لعدد من الأسباب، أهمها: جهل نسبة كبيرة منهن بتوفّر هذه الخدمات مجّاناً، من خلال عدد من المنظمات؛ رفض الرجال لهذه الوسائل أو للسماح للنساء باستخدامها؛ رغبة الأسر بالتعويض عن الوفيات التي سقطت في الحرب الدائرة في سورية. وقد سجل انخفاض استخدام وسائل تنظيم الأسرة بمقدار النصف تقريباً حيث أصبح 34% بعد أن كان61% داخل الأراضي السورية، قبل الأزمة.

- رفض الرجال التام في تأخير الولادات ولو لبضعة أشهر، وعدم قبولهم حتى بمناقشة مسألة تنظيم الأسرة قبل ولادة الطفل الثالث، أو حتى الرابع، (Cherri, Gil Cuesta, Rodriguez-Llanes, & Guha-Sapir, 2017).

- تخوّف النساء من أن يقترن أزواجهن بامرأة أخرى، بعد أن ساهم الفقر في قبول الأهل بتزويج بناتهم لمن يتقدم لهن. وأخيراً، كون معظم النازحات يتحدّرن في الأصل من مناطق ريفية تغيب فيها ثقافة تنظيم الأسرة، (مكي، 2016).

لا بد من الإشارة هنا إلى أن معدل المواليد الخام يكون بقسمة عدد الولادات في سنة على متوسط عدد السكان في السنة نفسها. وعندما يكون معظم السكان من الإناث، فإن هذا المعدل سيكون مرتفعاً بطبيعة الحال عن معدل ولادات بين مجموع سكان بتوزيع جنسي طبيعي كما هو الحال في لبنان. وبالتالي، بما أن مجتمع النزوح السوري يحتوي على نسبة أعلى من الإناث، من المجتمع اللبناني المضيف، وفي ظل وجود ظاهرة تعدد الزوجات بشكل أوضح بين السوريين مما هو الحال بين اللبنانيين، فإن معدلات الولادات والخصوبة مرشّحة للارتفاع في ظل استمرار الأزمة. ويمكن الإشارة إلى مدى تأثير خصوبة النازحات السوريات في المجتمعات المضيفة من خلال ما حصل في ألمانيا، فقد أدى استقبال ألمانيا لحوالي مليون لاجئ في الأعوام الأخيرة إلى رفع الخصوبة من 1.4

ولادة للمرأة الواحدة إلى 1.5 ولادة، وهو أعلى معدل في ألمانيا منذ العام 1982، (Agerholm, 2016).

لا يحمل معظم الأطفال السوريين، المولودين في لبنان في السنوات الأخيرة، الجنسية السورية، وإن تم تسجيلهم عند المنظمات العالمية. وقد أشارت الإحصاءات إلى أن 70% من المواليد لا يملكون شهادات ميلاد رسمية. وعليه، فإن أرقام الولادات المسجلة قد تكون أقل من الواقع بكثير، ولكنها بالتأكيد لا تقترب من الأرقام المبالغ فيها والتي فنّدنا عدم صحتها أعلاه.

عند دراسة النمو الطبيعي، لا بد من دراسة مؤشرين؛ الأول، هو معدل الخصوبة، وقد رأينا أنه عند السوريين يكون المعدل أعلى بمقدار ضعفين ونصف عما هو موجود عند اللبنانيين. أما الثاني، فهو على علاقة بمعدل الوفيات الخام، وبما أن معظم الموجودين في المخيمات هم من الصغار والشباب، فمن الطبيعي أن تكون معدلات الوفيات منخفضة بالرغم من الأوضاع السيئة التي يعيش فيها معظم النازحين. وبالفعل، فإن مفوضية اللاجئين أعلنت في عدد من الدراسات أن معدل الوفيات داخل المخيمات يتراوح بين 0.1 و0.5 بالألف، (UNHCR, INTER-AGENCY REGIONAL RESPONSE FOR SYRIAN REFUGEES HEALTH AND NUTRITION BULLETIN, 2013). وهي معدلات منخفضة بالفعل. وحتى لو افترضنا أن معدل الوفاة هو 1 في الألف، فإن معدل النمو الطبيعي يصبح قريباً من 59 بالألف [16].

في المقابل، وبالاعتماد على أرقام المديرية العام للأحوال الشخصية، يبلغ معدل النمو الطبيعي في لبنان لعام 2022 :7 بالألف، (المديرية العامة للأحوال الشخصية، 2023). وإذا افترضنا أن الهجرة لا تؤثر على النمو، نجد أن النمو السكاني للنازحين يبلغ 8 أضعاف النمو عند اللبنانيين. إلا أن الهجرة تؤثر فعلياً على النمو في لبنان، فقد أوردت الدولية للمعلومات أن عدد المهاجرين الذي غادروا لبنان يقرب من 225 ألف بين أعوام 2019 و2021. هكذا يصبح النمو السكاني للبنانيين سلبياً، ما يفاقم الهوّة الديموغرافية الواقعة بين اللبنانيين والنازحين.

2- النازحون، أي مستقبل؟

في المستقبل، القريب والبعيد، لا بد أن يؤدي الاختلاف الواضح بين معدل النمو السكاني عند اللبنانيين، والنازحين السوريين إلى تفاقم الأزمة الداخلية في لبنان. ذلك أن لبنان يعاني اليوم من أعنف الأزمات المركّبة في تاريخه؛ الأزمة التي صُنّفت كواحدة من الأكثر سوءاً في التاريخ المعاصر

لكل دول العالم. هذا ما أعاد مسألة النزوح إلى الواجهة من جديد، وهو ما دفعنا إلى تحديث هذه الورقة. فالموظف اللبناني الذي كان يتقاضى ما معدله ألف دولار لم يكن ينظر بعين شزرة إلى ما يحصل عليه النازح من المساعدات. أما اليوم، فمع الحديث عن دولرة المساعدات، في الوقت الذي أصبح دخل الموظف لا يتجاوز المائة أو مائتي دولار، وهو ما قد يعادل قيمة المساعدات لأسر النازحين، فإن الوضع اختلف، وعلت الأصوات المطالبة بإعادة النازحين إلى سورية.

هكذا، وإذا افترضنا أن معدلات النمو المذكورة سابقاً ستبقى كما هي لفترة من الزمن، فإن النسبة المئوية للنازحين من أصل المقيمين ستتضاعف بشكل مطّرد. والنمو السكاني يُحسب سنوياً، أي أن السكان المقيمين سيزيدون بنسبة 0.7% للبنانيين، و5.9% للسوريين كل سنة. وحين نريد أن نعرف العدد بعد عشر سنوات مثلاً نطبّق معادلة حسابية[17]، تعطينا النتائج التالية:

الجدول 4: تطور أعداد اللبنانيين والنازحين خلال فترات خمسية[18]

السنة	اللبنانيون (مليون)	النازحون السوريون (مليون)	نسبة النازحين من مجموع السكان
2018	3.5	0.997	22.17%
2023	3.84	2.08	35.14%
2028	3.98	2.73	40.69%
2033	4.12	3.58	46.49%

ستزداد نسبة النازحين بشكل مستمر لتصل إلى ما يقرب من نصف عدد السكان المقيمين في لبنان بعد 15 سنة.

الخلاصة-المعضلة

تشكل مسألة النازحين معضلة حقيقية على كل الصعد. فعلى الصعيد الإنساني لا يمكن تجاهل ما يعيشه شعب، هو أقرب الشعوب لنا في الجغرافيا والتاريخ والثقافة، من مآسي. بحيث نصبح ملزمين بأخلاقياتنا الإنسانية لتقديم شتى أنواع المساعدة، وهو ما نقوم به فعلاً دولةً وشعباً. إلا أن هذه الأخلاقيات سرعان ما تصطدم بجملة من المخاوف المتعلقة بمصير واحد من أصغر دول المنطقة الذي لا ينفكّ يدفع فواتير الحسابات الدولية والإقليمية، وإن اختلفت الأشكال. وما تقوم

به المنظمات الدولية من رفض التعاون مع الدولة اللبنانية[19] ، أو ما أصدره البرلمان الأوروبي من توصيات في تموز 2023 تبين أن المجتمع الدولي يسعى إلى دمج النازحين في المجتمع اللبناني.

كالعادة في لبنان، برزت في هذا المجال ثنائية، بين من يريد ترحيل السوريين فوراً، وبين من يردّد مقولة العودة الطوعية والآمنة. يحمل هذا الانقسام خلفيات ترتكز على مخاوف ديموغرافية (مسألة الترحيل) أو أجندات تتراوح بين الكبرى (توطين ودمج) أو بين الصغرى (عدم قطع الاستفادة من أموال المنظمات الدولية). إلا أننا نرى أن الطرحين مستحيلان، فترحيل مليوني نازح يتطلب جهداً تنظيمياً ومالياً وأمنياً غير متوفر في لبنان، بالإضافة إلى ما سيتعرض له البلد من ضغط حقوقي ودولي. أما مسألة العودة الآمنة فتحولت إلى عذر تلجأ إليه المنظمات والمجتمع الدولي لعرقلة هذه العودة. وفي وسط هذه الأزمة يقع شعب يعاني التشرد والقهر، وخاصة في فصل الشتاء حيث يموت العشرات منه تجمّداً أو حرقاً كل عام.

نعود في الختام لنشدّد على أننا لا نتحدّث في السياسة، ولا في الأخلاق. نحن نشرح واقعاً كما هو، وكما هو مرشّح لأن يصير. ونترك مجال اقتراح الحلول واجتراح المعجزات لمن هم أهلها، على أمل أن تنتهي الأزمة في أقرب وقت ممكن، وأن يتفق اللبنانيون أولاً حول كيفية التواصل مع السوريين لأجل الوصول إلى أفضل حل لمسألة هي الأخطر منذ موجات النزوح التي رافقت الحرب العالمية الثانية.

مراجع البحث

المديرية العامة للأحوال الشخصية. (29 7, 2023). *معلومات احصائية*. تم الاسترداد من DGCS.gov.lb: https://www.dgcs.gov.lb/arabic/statistics-map

مكي، م. (15 9, 2016). *بالأرقام... معدل الولادات في لبنان بين لبنانيين وسوريين!* تم الاسترداد من IMLebanon: https://www.imlebanon.org/2016/09/15/birth-rate-lebanon-refugees/

وزارة الصحة العامة. (2016). *النشرة الاحصائية 2015*. بيروت: وزارة الصحة العامة.

3RP. (2016). *Regional Refugee and Resilience Plan.* UNHCR. Retrieved from https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/3rp-regional-refugee-and-resilience-plan-2015-2016-response-syria-crisis

Agerholm, H. (2016, 10 17). *Germany's birthrate hits 33-year high after arrival of 900,000 refugees*. Retrieved from Independent.com: https://www.independent.co.uk/news/world/europe/germanys-birthrate-hits-33-year-high-after-arrival-900-000-refugees-aging-population-a7366016.html

CAS. (2020). *Labour Force and Household Living Conditions Survey 2018-2019.* Beirut: CAS.

Census.gov. (2015). *International Data Base: Lebanon*. Retrieved from Census.gov: https://www.census.gov/data-tools/demo/idb/#/country?COUNTRY_YEAR=2015&COUNTRY_YR_ANIM=2015&FIPS_SINGLE=LE

Cherri, Z., Gil Cuesta, J., Rodriguez-Llanes, J. M., & Guha-Sapir, D. (2017). Early Marriage and Barriers to Contraception among Syrian Refugee Women in Lebanon: A Qualitative Study. *International Journal of Environmental Research and Public Health*. doi:10.3390/ijerph14080836

Dobbs, L. (2014, 04 03). *The number of Syrian refugees in Lebanon passes the 1 million mark*. Retrieved from UNHCR.org: https://www.unhcr.org/news/stories/number-syrian-refugees-lebanon-passes-1-million-mark

Gallart, O. A. (2015, 05 30). *Syrians in Lebanon: 'Glass cannot fit one more drop'*. Retrieved from Aljazeera.com: https://www.aljazeera.com/news/2015/5/30/syrians-in-lebanon-glass-cannot-fit-one-more-drop

ICRC. (2010, 10 29). *Refugees and displaced persons protected under international humanitarian law*. Retrieved from ICRC.org: https://www.icrc.org/en/document/protected-persons/refugees-displaced-persons

PRB. (2016). *2016 World Population Data Sheet.* PRB. Retrieved from https://www.prb.org/wp-content/uploads/2016/08/prb-wpds2016-web-2016.pdf

Saliba, I. (2016). Lebanon in Refugee Law and Policy in Selected Countries. In *Refugee Law and Policy in Selected Countries* (pp. 213-215). Washington: Library of Congress.

UN. (2023, 02 27). *Demographic and Social Statistics*. Retrieved from unstats.un.org: https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/census/censusdates

UNHCR. (2013). *INTER-AGENCY REGIONAL RESPONSE FOR SYRIAN REFUGEES HEALTH AND NUTRITION BULLETIN.* UNHCR. Retrieved from https://data.unhcr.org/en/documents/download/37489

UNHCR. (2023, 06 23). *Operational Data Portal*. Retrieved from UNHCR.org: https://data.unhcr.org/en/situations/syria

UNHCR, UNHCR, UNICEF, & WFP. (2017). *Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon.* UNHCR.

الهوامش

[1]. منسق مختبر الديموغرافيا في مركز الأبحاث، معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية.

[2]. يشير المرجع إلى النازحين بصفة لاجئين باللغة الإنكليزية، Refugees.

[3]. 3RP: Regional Refugee and Resilience Plan.

[4]. أتحفظ عن استخدام معطيات التحديث الصادرة في حزيران 2022 بسبب اعتمادها على مراجعات للمعطيات السابقة تمت من خلال الاتصال الهاتفي. مما يبعد كل من لا يملك هاتف، ويخفف تمثيل المسنين الذين لا يجيبون أو لا يمكن لهم أن يجيبوا.

[5]. تشير المربّعات في الرسم إلى اللحظة التي باتت فيها الأرقام غير صحيحة

[6]. الأرقام من المواقع المذكورة أعلاه، الحسابات المشتقة منها للباحث.

[7]. مصدر الهرم هو من الدراسة الميدانية التي أجرتها المفوضية في لبنان عام 2017، بالتعاون مع منظمة اليونيسيف UNICEF والبرنامج العالمي للغذاء WFP. وقد قام الباحث بعكس اتجاه الإناث والذكور حيث وُضعت في الدراسة فئات الذكور على اليمين وهو خطأ.

[8]. قمنا بتحديث هذا الجزء بالكامل ليعكس الأرقام لعام 2023 حيث تراجع النمو السكاني اللبناني من 2017 إلى 2023 بشكل ملحوظ بينما ظل النمو السكاني السوري في لبنان مرتفعاً وبشكل ملحوظ أيضاً.

[9]. طريقة حساب الجدول:

- عدد السكان مأخوذ من موقع مكتب الإحصاء الأميركي، عام 2023. نشير إلى أننا غيرنا عدد اللبنانيين من 6.23 إلى 5.8 مليون بعد التحديثات الأخيرة على أعداد النازحين

- عدد اللاجئين في كل دولة مأخوذ من موقع مفوضية اللاجئين، 2023.
- حساب نسبة اللاجئين والكثافة للباحث

[10]. عمد أكثر من "محلل" إلى القول أن عدد الولادات السورية يناهز 700 ألف سنوياً وأن عدد السوريين سيتضاعف بعد سنتين!

[11]. ويمكن دحض هذه المعلومات من خلال الطريقة التالية:

- نحصل على عدد النازحين المسجلين في بداية الـ2017 ونهاية العام. ومن هذين الرقمين نحصل على متوسط عدد السكان عام 2017= 1.1 مليون نازح.
- بلغت نسبة الإناث في العمر 12-17= 6.8%، أما نسبة الإناث في العمر 18-59= 23.9% من مجموع السكان.
- للحصول على نسبة الإناث في العمر 15-49، وهو عمر الخصوبة، نفترض أن الإناث موزعات بشكل متساوٍ على كل الفئة العمرية. وعليه نحصل على نسبة الإناث في العمر 15-17= (6.8*2)/5= 2.72%. أما نسبة العمر 18-49= (23.1*32)/42=17.6%
- نسبة الفئة 15-49 عند الإناث= 2.72+17.6= 20.32%.
- عدد الإناث في العمر 15-49 من النازحين= 20.32%*1.1 مليون= 223 ألف إمرأة في العام 2017.

أما بالنسبة للولادات السورية في لبنان:

- عدد السوريين في سورية والمشرق لا يزيد عن 25 مليون نسمة. ومعدل الولادات في سورية هو 21 بالألف. أي أن الولادات السورية في المشرق ككل لا تزيد عن 525 ألف ولادة سنوياً لـ25 مليون سوري.

ولذا من المستحيل أن يكون هناك 300 ألف إمرأة حاملة من النازحين، وحتى لو كان الرقم هو 1.8 مليون، فإن عدد النساء عندها يكون 363 ألف إمرأة. فهل كلهن متأهلات؟ لا أرامل أو مطلقات بينهن؟ وهل يعقل أن يكن كلهن حاملات؟

[12]. لم نحدث هذه الطريقة هنا لأننا لا نملك أرقاماً أكثر دقة بعد أن توقفت المفوضية عن تسجيل المعطيات.

[13]. كانت هذه النسبة عام 2017 16.9% على موقع المفوضية، وبعد توقفها عن العد انخفضت النسبة إلى 12.9% وهذا لا يعكس واقعاً ديموغرافياً صحيحاً في مجتمع لم تتراجع فيه الخصوبة. لذلك بقينا على النسبة الأصلية 16.9%.

[14]. ديموغرافياً الخصوبة هي العدد المنجب من الأولاد وليس المقدرة البيولوجية على الانجاب.

[15]. أي عدد الأولاد اللازم لكل أسرة لبقاء المجتمع مستقراً، هو 2.1 طفل للأسرة، أو 1.05 طفل للمرأة الواحدة.

[16]. اذا اعتمدنا على معدل ولادات 60 بالألف كما تم حسابه سابقاً.

[17]. المعادلة الحسابية هي: $P2= P1(1+r)^t$. حيث P1 هو عدد السكان الحالي، P2هو عدد السكان بعد فترة t من الزمن. أما r فهي معدل النمو السكاني السنوي.

[18]. اعتمدنا هنا على عدد السكان اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية (وهو اليوم 4 من أصل 4.8 مليون وفقاً لإدارة الإحصاء أو 4 من أصل 6 مليون وفقاً للأرقام الأقرب للواقع).

[19]. نشير هنا إلى أن المجتمع الدولي يأخذ بالمعطيات التي تقدمها مفوضية النازحين، لذلك هو يرى اليوم أن عدد السكان في لبنان هو 5.3 مليون، علماً أن المواقع نفسها ترى أن عدد السكان في لبنان كان 6-6.3 مليون نسمة عام 2016. يعود هذا إلى ما تقوم به المواقع الحكومية الغربية بجمع عدد السكان الذي تصرح عنه الدولة اللبنانية مع عدد النازحين وفق المفوضية. فعندما كان العدد 1.5 وفقاً للمفوضية كان عدد السكان على مواقع الإحصاء الغربية 6-6.3 مليون. أما اليوم، وعدد النازحين وفقاً للمفوضية هو 0.8 مليون، فهذه المواقع نفسها ترى أن عدد السكان في لبنان هو 5.3 مليون!